



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المشروع المشترك للتعاون الفني بين الإسكوا وجامعة الدول العربية

المسودة

مقدمة

تلعب تقنيات الاعلام والاتصال دورًا محوريًا للنمو الاقتصادي وتفاعل المواطنين وتحسين جودة الخدمات العامة وإمكانية النفاذ إليها. كما تقوم هذه التقنيات بهيكلية التجارة والاقتصاد والحياة في العمل والحياة الاجتماعية.

ويعد اليوم، النفاذ إلى الإنترنت أداة أساسية للتنمية. حيث يشهد العالم حاليًا "الثورة الصناعية الرابعة" الرقمية والتي تعتمد على النفاذ العالمي والموثوق به للإنترنت. كما يحدد الهدف التاسع للتنمية المستدامة هدفًا عالميًا طموحًا (الهدف 9 ج): "زيادة النفاذ بشكل كبير إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وضمان نفاذ جميع السكان إلى الانترنت بتكلفة معقولة بحلول العام 2020".

ولهذه الأسباب، كثفت الحكومة جهودها لجعل التكنولوجيا أداة رافعة للتنمية والنمو. حيث أطلق البلد استراتيجية للنطاق العريض والنفاذ الشامل العام 2019 وأخرى للأمن السيبراني.

ويجري حاليًا بالتعاون مع الإسكوا الإعداد لإستراتيجية شاملة لتطوير استخدام تقنيات الاعلام والاتصال ورقمنة البلد تستند على ما تم إنجازه من خلال الاستراتيجية الوطنية لتقنيات الاعلام والاتصال وعصرنة الإدارة للفترة 2012-2016.

الأجندات الرقمية وأهميتها في صياغة الاستراتيجيات

الدور الشمولي لتقنيات الاعلام والاتصال

يمكن أن تساهم تقنيات الاعلام والاتصال في تسريع تحقيق غالبية أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أو أجندة الأمم المتحدة للعام 2030 (14/17).

تمكن تقنيات الاعلام والاتصال اليوم من تحقيق نتائج لم يكن من الممكن تصورها قبل أقل من عشر سنوات من حيث الحجم والسرعة والجودة والدقة والتكلفة.

تتيح تقنيات الاعلام والاتصال تقديم سلع وخدمات عالية الجودة وزيادة التغطية في مجالات الصحة والتعليم والتمويل والتجارة والحكومة والزراعة ،....

1	□ تؤدي زيادة التحولات بنسبة 10% إلى تقليل الفقر بنسبة 3.5%. يوفر الشمول المالي الرقمي حلاً لعدم التعامل المصرفي الذي يشمل أكثر من ملياري شخص.	1 PAS DE PAUVRETÉ	2	□ تزيد تقنيات الاعلام والاتصال، على وجه الخصوص، الغلات الزراعية (تحسين تسيير الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي ؛ استخدام التكنولوجيا المتقدمة ونشر الممارسات الجيدة، والتبادل...)	2 FAIM «ZÉRO»
3	□ يمكن أن يؤدي التناوي عن بعد وتحسين التوصيلية إلى تحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية. ويمكننا الاستشهاد بشراكة "الصحة الرقمية لأفريقيا" التي أطلقتها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية في عام 2017.	3 BONNE SANTÉ ET BIEN-ÊTRE	4	□ إن التعليم الإلكتروني يتيح فرصة للتعلم بشكل أفضل كما أنه يمكن من زيادة النفاذ إلى خدمات التعليم. ويعزز اكتساب المهارات الرقمية للوصول على وظائف لائقة.	4 EDUCATION DE QUALITE
5	□ من خلال زيادة عدد النساء التي يتعدن ربط بالإنترنت ويمتلكن معدات مثل الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر ، يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة	5 EGALITE ENTRE LES SEXES	6	• تسهل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسييراً ذكياً للمياه. كما أنها تعزز تطوير المدن الذكية والمستدامة. ويتطلب تسيير الموارد المائية على المدى الطويل اللجوء إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	6 EAU PROPRE ET ASSAINISSEMENT

3

MESRSTIC

الدور الشمولي لتقنيات الاعلام والاتصال « تابع »

7	□ يتيح استخدام تقنيات الاعلام والاتصال تطوير شبكات الكهرباء الذكية لتحسين كفاءة الطاقة وتسمح بإنشاء أنظمة أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة ويسهل التحكم فيها.	7 ENERGIE PROPRE ET D UN CROISSANT DURABLE	8	□ يساعد الابتكار الرقمي البلدان والمدن والنظم البيئية الأخرى على تسريع تحولها وتعزيز روح ريادة الأعمال المبتكرة التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولقد أيد العمل عن بعد عن مدى الحاجة الماسة إليه والأهمية الكبيرة التي يتميز بها..	8 TRAVAIL DÉCENT ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE
9	□ يشكل الإنترنت والتطبيقات المطورة الجديدة في تبادل المعلومات أساس "الثورة الصناعية الرابعة". وتعتمد هذه الثورة 0.4 على الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي....	9 INDUSTRIE, INNOVATION ET INFRASTRUCTURE	10	□ تساعد تقنيات الاعلام والاتصال في الحد من عدم المساواة من خلال تعزيز بناء القدرات البشرية وتمكين من هم في أسفل السلم من المهارات اللازمة للتطوير.	10 INÉGALITÉS RÉDUITES
11	□ يعزز الانتقال إلى المدن الذكية من التحضر المستدام وقدرات التخطيط والإدارة والتسيير التشاركي. كما يقلل من الأثر البيئي السلبي للمدن بالنسبة للفرد.	11 VILLES ET COMMUNAUTÉS DURABLES	12	□ إن هدف "صفر نقل" لتنفيذ الإجراءات الإدارية يساهم في حماية البيئة. ويجب تعزيز وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية في مواجهة مخاطر الكوارث المناخية.	12 MEASURES RELIÉES AU CLIMATE CONTRE LES CHANGEMENTS CLIMATIQUES
13	□ تسهل تقنيات الاعلام والاتصال النفاذ إلى العدالة ، وتقل بشكل كبير من النفقات المالية غير المشروعة من خلال إمكانية التتبع، ومكافحة الفساد من خلال استخدام الحكومة الإلكترونية ، وجعل المؤسسات فعالة وشفافة.	13 PAIX, JUSTICE ET INSTITUTIONS EFFICACES	14	□ تعزز تقنيات الاعلام والاتصال النفاذ إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقلص المعرفة بين البلدان. كما أنها تعزز إنشاء بنوك التكنولوجيا والبيات بناء القدرات.	14 PARTENARIATS POUR LA RÉALISATION DES OBJECTIFS

4

MESRSTIC - 17/09/2020

الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية

(دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة)

منذ بداية التسعينيات أدركت موريتانيا أهمية الاتصالات وتقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة لمستقبلها. وسعيا إلى تحديث تنمية شبكة الاتصالات، أطلقت الدولة تفكيراً عميقاً بالتعاون مع الشركاء في التنمية. وقد قاد هذا التفكير إلى المصادقة على القانون 99/019 بتاريخ 11 يوليو 1999 حول المواصلات ليكرس نهاية احتكار الدولة لهذا القطاع. وهكذا تم فصل مكتب البريد والمواصلات على هئتين منفصلتين هما موريبوست وموريتل مع فتح رأس مال هذه الأخيرة. وقد أنشئت سلطة للتنظيم ومنحت رخصتان للهاتف النقال ثم رخصة ثالثة بعدد ذلك في عام 2006 ...

على مستوى الإدارة تم إنشاء مركز للأنترنيت في 1998 قبل أن يحل محله سنة 2000 كتابة للدولة مكلفة بالتقنيات الجديدة. كما تم إدخال المعلوماتية إلى الإدارة وتم إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التقنيات الجديدة لفترة 5 سنوات. وقد أقامت الإدارة شبكة ذات تدفق عال تمكن من ربط القطاعات الإدارية فيما بينها سنة 2005 وتزودت بمنصة للاستضافة (مركز بيانات).

2005	<ul style="list-style-type: none"> • إقامة الأنترنيت ذي التدفق العالي للحكومة وإنشاء مركز للبيانات.
2006	<ul style="list-style-type: none"> • تنمية الأنترنيت في البيت من خلال إنشاء ألوج إلى ADSL. • ظهور مشغل ثالث في المواصلات (شفتيل). • نهاية احتكار ألوج للأنترنيت الذي كانت توفر عليه موريتل ومنح رخص إلى شفتيل. • منح رخصة لتكنولوجيا ألوج الثالث. • تقييم وضعية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية التقنيات الجديدة
2007	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء وزارة للوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة مكلفة بالإشراف على تطوير تقنيات الإعلام والاتصال وعصرنة الإدارة. • إنشاء الإدارة العامة للمعلوماتية والإدارة ضمن وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة. • ربط قطاعات تقنيات الإعلام والاتصال بوزارة المياه والطاقة وتقنيات الإعلام والاتصال. • حيث تم تجميع العديد من مكونات تقنيات الإعلام والاتصال. • إطلاق المرحلة الثانية من فتح قطاعات الاتصالات مما أدى في يونيو 2007 إلى منح رخص شاملة (ثلاث رخص). • اقتناء فائقة الأنترنيت (بعض مجهز بأدوات المعلوماتية والاتصالات) من أجل الاستجابة إلى حاجيات تجميع تقنيات الإعلام والاتصال.
2008	<ul style="list-style-type: none"> • ظهور الأنترنيت النقال من الجيل الثالث. • تطوير مواقع للأنترنيت في القطاعات الزاوية. • ظهور أول مواقع الموجهة للوطن (موقعين). • إطلاق أول مكتب للاستقبال. • إنشاء كتابة الدولة المكلفة بعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال.
2009	<ul style="list-style-type: none"> • إطلاق المخطط الرئيس للمعلومات والإدارة. • إدخال التسيير الإلكتروني للوثائق والإدارة. • إنشاء الوزارة المختصة لدى الوزير الأول المكلفة بعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال. • توسيع الشبكة الرابطة بين الشبكات ذات التدفق العالي لدى الإدارة. • تدعيم قدرات مركز البيانات.
2010	<ul style="list-style-type: none"> • إطلاق برنامج تأمين الوثائق الوطنية لبطاقة التعريف الوطنية. • الحقن تقنيات الإعلام والاتصال بوزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة. • إطلاق نظام تسيير الضرائب. • إطلاق استراتيجية عصرنة الإدارة والتقنيات الجديدة. • إقامة وكالة وطنية لسجل السكان والوثائق الموضمة. • إطلاق النظام الممنهج لتسيير المصادر البشرية. • إطلاق مشروع الرابطة الوطني وإقامة الموريتانية الدولية للاتصالات.

الاستراتيجيات
الرقمية الوطنية
دور الحكومة
وجميع أصحاب
(تابع) (المصلحة)

<p>الاستراتيجيات الرقمية الوطنية دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة (تابع)</p>	<p>2012 إنشاء ربط دولي للإنترنت ومحطة هبوط في أنواكشوط وإعلان تجمع ذو نفع عام لتسيير هذا الربط</p>
	<p>2013 تبني السياسة القطاعية حول تقنيات الاعلام والاتصال ومراجعة سياسة النفاذ الشامل مراجعة وتبني قانون الاتصالات الإلكترونية</p>
	<p>2014 إنشاء المرصد الموريتاني للاتصالات وتقنيات الاعلام والاتصال</p>
	<p>2015 تجديد بعض رخص الاتصالات</p>
	<p>2016 اصدار قانون المجتمع الموريتاني للمعلومات والقانون المتعلق بالجريمة السيبرانية</p>
	<p>2017 تقييم الاستراتيجية الوطنية لتقنيات الاعلام والاتصال وعصرنة الادارة اصدار قانون حماية المعطيات الشخصية</p>
	<p>2018 اصدار قانون يتعلق بالمعاملات الإلكترونية</p>
	<p>2019 تبني استراتيجية وطنية للنطاق العريض والنفاذ الشامل تبني استراتيجية وطنية للأمن السيبرانية</p>
	<p>انطلاق الأعمال في مشروع الربط الوطني بالألياف البصرية وارسيب موريتانيا بين العاصمة ومختلف الولايات</p>
	<p>2020 إنشاء المجلس الأعلى للرقمنة تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بإمكانية الولوج والنفاذ والفترة على تحمل التكاليف "الإصلاحات المخطط لها في إطار برنامج قروض سياسات التنمية"</p>
	<p>استلام أولى المقاطع لشبكة النطاق العريض الرابطة بين الولايات الداخلية والعاصمة نواكشوط والمنجزة ضمن مشروع وارسيب موريتانيا</p>
	<p>2021 اطلاق الجيل الرابع من خدمات الإنترنت الجوال</p>
	<p>الموافقة في مجلس الوزراء على إنشاء ربط ثان بالكوابل البحرية في العاصمة الاقتصادية نواذيبو</p>

المشاركة الوطنية في مبادرات التعاون الدولي والإقليمي

على المستوى الوطني يتميز التعاون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث هذه تجسدت هذه الشراكة في الربط الوطني بالكابل البحري ACE، الذي تم تمويله وتسييره عبر تجمع ذو نفع عام "الموريتانية للاتصالات الدولية" تمثل نسبة الدولة فيها 35% وشركات الاتصالات 55% وخواص آخرين 10 %

أما على المستوى الدولي فتميز التعاون بالدعم والتمويل من بعض الهيئات والممولين وذلك على النحو التالي:

- « تمويل مشروع الربط الوطني وارسيب موريتانيا من البنك الدولي
- « تمويل ربط ثان بالكابل البحري من البنك الأوربي للاستثمار
- « اعداد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة بالتعاون مع الإسكوا.
- « هذا بالإضافة إلى القيام بعدد كبير من ورش العمل والدراسات بالتعاون مع الإسكوا والاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد الإفريقي والبنك الدولي

مجالات سياسة البنية التحتية والحوكمة والبيئة القانونية

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• هيكلة السوق والبنية التنظيمية:

تم تحرير قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال العام 1991 بالقانون 99\019 و تم فتح السوق للمنافسة وتم الترخيص لمشغلين العام 2000 تم الحاق مشغل ثالث بهما العام 2006، الشيء الذي سمح بتقديم الخدمات وبصورة تنافسية، كما أن الدولة أنشأت سلطة للتنظيم متعددة القطاعات تشرف على متابعة دقات التزامات المشغلين المرخصين وتسيير الطيف الترددي الوطني.

إضافة لذلك أنشأت الدولة صندوقا للنفاذ الشامل يتم تمويله بنسبة تصل إلى 3٪ من ناتج أعمال مشغلي الاتصالات الوطنيين، حيث يتم صرف مداخله لتوفير التغطية والنفاذ العريض للمناطق التي لا توجد فيها مردودية لشركات الاتصالات.

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعمل في البلد ثلاث مشغلي اتصالات برخص شاملة هم : الموريتانية التونسية للاتصالات (ماتل) والشركة الموريتانية للاتصالات (موريتل) وشنقيتل عضو في مجموعة أكسبرسو السودانية، هذا بالإضافة إلى الموريتانية للاتصالات الدولية المسؤولة عن تسيير الربط الدولي عبر الكابل البحري ACE ومشغل خدمة جملة (شركة سنيم) و3 موفري خدمات.

تطور العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت

في عام 2019، سجل إجمالي مستخدمي الإنترنت زيادة بنسبة 14٪، حيث ارتفع من 2.2 مليون مشترك نشط في عام 2018 إلى 2.5 مليون مشترك نشط في عام 2019، حيث أصبح معدل الانتشار عند 63٪ مقابل 57٪ في 2018.



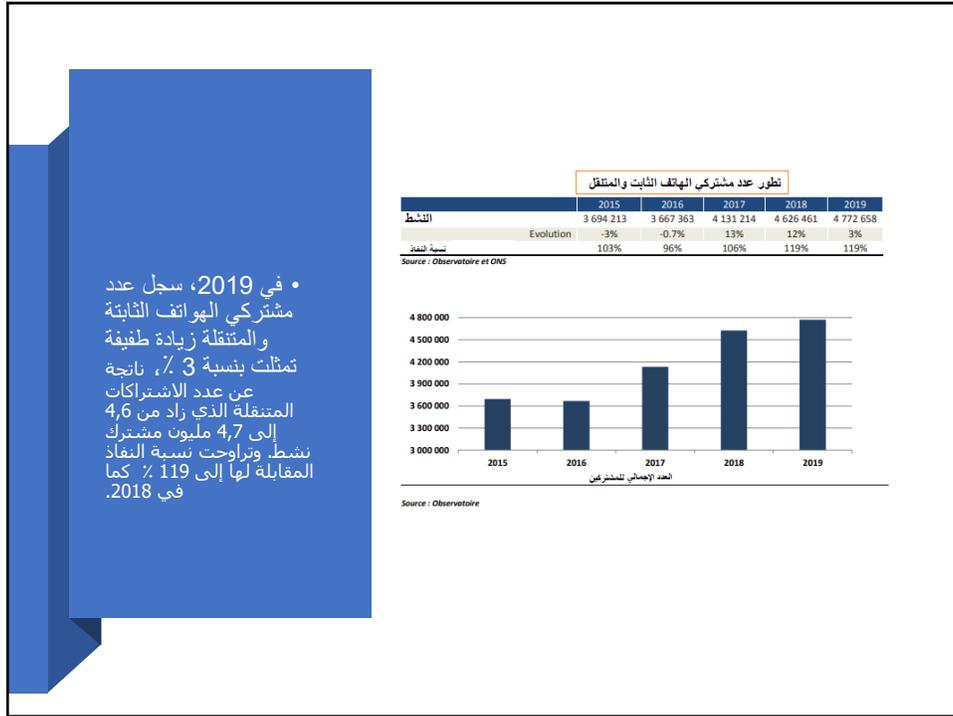
الاستخدام:

• في العام 2019، سجلت حركة المكالمات الصادرة من الهواتف المحمولة نموًا بنسبة 6٪، حيث ارتفعت من 5.1 إلى 5.5 مليار دقيقة، وهي زيادة مدفوعة أساسًا بالحركة الصادرة على المستوى الوطني والتي تمثل حوالي 99٪ من إجمالي حركة المرور.

• ما يقرب من 89 دقيقة مكالمات لكل زبون للهاتف المحمول في المتوسط شهريًا في عام 2017.

• المعدات والنفاذ:

- معدل انتشار الإنترنت عبر الهاتف المحمول في عام 2019 هو 63٪
- 117 شريحة SIM لكل 100 نسمة (نهاية العام 2019)
- تبلغ النسبة المئوية للأسر الريفية التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت 25٪ (2020)
- 80٪ من الأسر مجهزة بهاتف محمول واحد على الأقل (في نهاية العام 2014)



النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من جهة أخرى تم القيام ببعض المشاريع لربط المؤسسات التعليمية بالإنترنت وتجهيزها بقاعات معلوماتية وتم إنشاء برنامج وطني للتداوي عن بعد لإقامة حلول تعتمد على تقنيات الاعلام والاتصال، كما تم تجهيز مراكز معلوماتية وربطها بالإنترنت لصالح البلديات والمجموعات المحلية.

في الحالة العامة تم تحرير القطاع لتلبية حاجة الجميع للإنترنت ولتخفيض الأسعار وتوفير التغطية في أغلب مناطق البلاد، ولكن المشغلين في الغالب لا يوفرون الخدمة إلا في المناطق ذات الجدوائية الاقتصادية، ونتيجة لذلك لوحظ نقص كبير في مستوى التغطية على عموم التراب الوطني الأمر الذي استدعى من الدولة التدخل لسد النقص الحاصل وتم في ذات السياق إنشاء صندوق للنفاذ الشامل يشارك فيه المشغلون بنسبة 3٪ من ناتج أعمالهم السنوية لمعالجة هذا النقص.

وفي نفس الاتجاه تم تنظيم مسابقات لمطوري الويب والخدمات عبر الموبايل وتمويل مشاريع في مجال تقنيات الاعلام والاتصال لصالح الشباب وخريجي الجامعات. أما في مجال البحث والابتكار فقد أنشأت الدولة حديثا وكالة تعنى بهذا المجال للمساعدة في تقديم حلول أفكار تسهم في نهضته.

بنية الإنترنت:

يتم توفير الإنترنت عبر الإتصال الثابت (الخط التماثلي والألياف البصرية) أو عن طريق الإتصال اللاسلكي (الجبل الثالث والرابع للهاتف النقال)، توضح الخريطة 1 تغطية شبكات الجبل الثالث والثاني من الهاتف النقال أما الخريطة 2 فتوضح شبكات الألياف البصرية الوطنية:




English | Français | العربية الرئيسية

إدارة النطاق العلوي: mr



فحسب القانون 025/2013 من المتعلق بتنظيم الاتصالات الإلكترونية في موريتانيا والذي يهدف، جملة أمور، إلى تنظيم الإدارة التقنية والإدارية والتجارية لأسماء النطاقات في فضاء الإنترنت الخاص بموريتانيا ccTLD، يمنح مركز إدارة نطاقات الإنترنت (NIC Mauritanie) كامل الصلاحية في إدارة نطاقات الإنترنت بموريتانيا.

يتم تسيير النطاق العلوي لموريتانيا من مركز إدارة نطاقات الإنترنت لموريتانيا التابع لجامعة نواكشوط العصرية.

تشمل مهام المركز (NIC Mauritanie) :

- تنظيم وإدارة الفضاء الموريتاني لأسماء النطاقات.(MR ccTLD) خدمة للمصلحة العامة ووفقاً لمبادئ الجودة والكفاءة والموثوقية وسهولة الوصول. واتباع الإجراءات التي تعتمدها هيئة ICANN أعلى وجه الخصوص؛
- تسجيل أسماء النطاقات المطلوبة من قبل الأشخاص أو المؤسسات تحت فضاء (mr)، مباشرة أو من خلال مكاتب تسجيل معتمدة وفقاً لمبادئ الكفاءة والسرعة والشفافية وعدم التمييز؛
- صيانة وتشغيل خوادم أسماء النطاقات في الفضاء الموريتاني (mr) بصفة مستقرة وأمنة؛
- ضمان أمن وسلامة قواعد البيانات لأسماء النطاقات؛
- وضع وتنفيذ ميثاق لإدارة أسماء النطاقات في الفضاء الموريتاني (mr) وفقاً للقانون الموريتاني، ونشر المعلومات المتعلقة بهذا الميثاق،
- القيام بأي مهمة توكلها السلطات العمومية للمركز في مجال إدارة الإنترنت.

vidéo 2
Reference

الحكومة

الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة المتعددة القطاعات ودور المنظمات غير الحكومية

وعيا من الحكومة ومن أعلى المستويات بأهمية مشاركة الجميع في تبادل الأفكار في القضايا ذات البعد الشمولي فإنها قد وضعت إطارا وطنيا للحوار حول رقمنة البلد ودفعه إلى الاستفادة من ما تنتجه تقنيات الإعلام والاتصال في شتى مجالات الحياة تمثل هذا الإطار في المجلس الأعلى للرقمنة الذي يرأسه الوزير الأول ويضم في عضويته وزراء رجال أعمال وأكاديميين ومجتمع مدني و فيما يلي مهامه :

- « إعلام وتقديم المشورة خلال تطوير وإجراء ومتابعة وتقييم السياسات والاستراتيجيات الرقمية واقتراح خطة عمل سنوية لتسريع تطوير قطاع تقنيات الإعلام والاتصال؛
- « صياغة آراء وتوصيات وإتاحتها للعموم وإعطاء توجيهات لتحديث خطة العمل في مجال تقنيات الإعلام والاتصال والمكونات الرقمية لخطط العمل القطاعية؛
- « تحديد مختلف العوائق والعقبات التي تعترض تطوير القطاع الرقمي؛
- « تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص سبيلا إلى تطوير الخدمات الرقمية؛
- « صياغة توصيات بشأن مهام وتنظيم المؤسسات والشركات وهيئات القطاع الرقمي واقتراح إنشاء أو دمج هذه الكيانات؛
- « القيام بأي مهمة بناء على طلب الحكومة.
- « تقديم أي اقتراح للحكومة يحتمل أن يساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي على المستوى الوطني.

البيئة القانونية والتنظيمية

أعدت الحكومة حزمة من القوانين التي تنظم وتسيير العمل، سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو الجانب التنظيمي والتي يمكن الاضطلاع عليها من الموقع المخصص لتقنيات الإعلام والاتصال وهي:

- ✓ القانون رقم 2016 - 006 يتضمن القانون التوجيهي لمجتمع المعلومات
- ✓ القانون رقم 2016 - 007 المتعلق بالجريمة السيبرانية
- ✓ القانون رقم 2017 - 020 المتعلق بحماية البيانات ذات الطابع الشخصي
- ✓ قانون رقم 2018/022 يتعلق بالمبادلات الالكترونية

قانون الاتصالات:

✓ قانون 2013-025 المتعلق بالاتصالات الالكترونية

✓ القانون 019-99 المتعلق بالاتصالات.

✓ قانون 18-2001 المتعلق بهيئة التنظيم.

الأمن السيبراني

وعيا منها بأهمية الأمن السيبراني للبلد والحاجة إلى تأمين الفضاء الرقمي، قررت الحكومة، وضع استراتيجية أمنية إلكترونية ووضع خطة عمل وطنية لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. والتي تم تحديدها ضمن خمسة مجالات عمل، ستتركز فيها جهود الدولة ومختلف الجهات المعنية على تجسيد هذه التوجهات الاستراتيجية حتى العام 2022. وتغطي هذه المحاور:

- ✓ حماية أنظمة المعلومات الوطنية والحكومية،
- ✓ حماية البنى التحتية الحيوية،
- ✓ تطوير المهارات والوعي،
- ✓ تطوير الإطار القانوني والتنظيمي،
- ✓ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأمن السيبراني والتعاون الدولي.

مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

1. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم الشركات الناشئة في مجال الخدمات والتوظيف في قطاع تقنيات الاعلام والاتصال، نذكر المؤسسات التالية:



ماتل :

الموريتانية التونسية للاتصالات ماتال هي أول شركة اتصال للهاتف النقال في موريتانيا. وقد أنشأت في الحادي عشر مايو من عام 2000 كثمرة للتعاون بين رجال أعمال موريتانيين و تونسيين، ومنذ نشأتها لم تزل ماتال تراهن على جودة شبكتها و مهنية عمالها وقربها من زبائنها.

وخلال 17 عاما ومنذ نشأتها لم تتوقف ماتال في تطوير شبكتها بفضل تجهيزات فنية متطورة جدا و بفضل مهارات مهندسيها و فنييها المكونين على تسيير و تشغيل التكنولوجيات المتقدمة .

و حرصا منها على إرضاء زبائنها من جميع الفئات لم تتوقف ماتال عن تقديم الكثير من العروض السخية وتوفير موادها و تحسين خدماتها في الهاتف النقال و الانترنت على حد سواء .

موريتل

نشأة موريتل موف

تم إنشاء شركة الاتصالات الموريتانية (Moov Mauritel) بموجب المرسوم رقم 157-99 / MIPT / PM المؤرخ 29 ديسمبر 1999 الذي يقسم مكتب البريد والاتصالات (OPT) إلى شركتين وطنيتين. هذا النص نفسه جزء من القانون رقم 99-019 الصادر في 11/07/1999 بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية.

مركز موف موريتل

Moov Mauritel شركة ديناميكية تتطلع إلى المستقبل ، وقد لعبت منذ إنشائها دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا. Moov Mauritel هو وريث للمشغل التاريخي للاتصالات في البلد ، OPT ، وهي مشغل شامل (الهاتف المحمول ، الثابت ، الإنترنت). في أبريل 2001 ، أقامت شراكة استراتيجية مع اتصالات المغرب ، مما جعلها الشركة الرائدة بلا منازع في مجال الاتصالات في موريتانيا ، وجميع المنتجات مجتمعة: الهاتف المحمول والإنترنت والثابت.



شنقيتل

عملت شنقيتل منذ دخولها سوق الاتصالات بموريتانيا في 2006 على أن تؤثر إيجابياً على سوق الاتصالات عبر مسار متواصل من الإنجاز بدءاً بإيجاد وتشغيل بنية تحتية متطورة للاتصالات، مروراً بالاستثمار في أحدث التقنيات و مواكبة أحدث ما تقدمه التقنية، و وصولاً لتقديم طيف واسع من خدمات الاتصالات و حزم متقدمة من التطبيقات الفريدة، إلى جانب التحسين المتواصل على المستويات الفنية والإدارية و التشغيلية حتى تتمكن من الاستمرار في مواكبة سرعة التغيير في عالم الاتصالات و تقديم و متابعة و تطوير الخدمات على الوجه الأمثل.



الشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم هي شركة موريتانية متخصصة في استخراج وتصدير الحديد تم تأسيسها في ثلاثينيات القرن العشرين تحت مسمى "ميفرما"، قبل أن تقوم الحكومة الموريتانية بتأميمها في السبعينيات وتحول لاسمها الحالي "سنيم".



تلعب شركة اسنيم دورا هاما في حياة سكان التجمعات الحضرية الواقعة في شمال البلاد خاصة ازويرات ونواذيبو منها. وتظهر هذه الأهمية بارزة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالشركة توظف ما يناهز 4000 عامل بشكل دائم إلى جانب عدد آخر من العمال الموسمييين.

حصلت الشركة مؤخرا على رخصة مشغل جملة في الاتصالات وهي التي تملك خطا من الألياف البصرية بين الزويرات ونواذيبو تمتلك عليه شبكة أمواج كهرومغناطيسية.

البحث والتطوير والابتكار والتقييم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

رغم أن القطاع أجرى عدة دراسات جدوى بهدف إقامة أقطاب وحاضنات تكنولوجية، إلا أنه لم يتم بعد إنشاء حاضنات أو أقطاب حتى الساعة.

لقد تم حديثا إنشاء وكالة للبحث والابتكار تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتقنيات الاعلام والاتصال.

الشيء الوحيد الذي تم القيام به للتشجيع على تطوير المحتوى الرقمي، مسابقات تمت خلال الاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات

الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني



حسب دراسة أجراها البنك الدولي حول تقنيات الاعلام والتشغيل في موريتانيا، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موريتانيا يوظف حوالي 1.7% من السكان النشطين (الرسمي وغير الرسمي). فرص عمل متولدة أساس عن النطاق العريض ،

وحسب القطاع، تشكل التقديرات الرسمية الوظائف بـ 4600 وظيفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أي حوالي 13% من الإجمالي الرسمي.

التحول الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي

التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى

من أهم توفير آليات الوصول إلى المعلومات العامة، مواقع الويب والتطبيقات المعلوماتية، لهذا السبب أنشأت الحكومة لكل قطاع بوابة إلكترونية توفر المعلومات حول الأنشطة التي يعدها كل قطاع، وقد تم إتاحة بعض الخدمات العمومية وتنوي الحكومة في المستقبل القريب أتممة أغلب الخدمات العمومية وإتاحتها عبر الأنترنت ليتمكن كافة المواطنين من الولوج إليها.

واضحت كل القطاعات تفكر في الحلول التي ستسمح لها بتوفير خدماتها عبر الأنترنت وسيتم في القريب العاجل توفير أكثر من 100 خدمة عمومية عبر الأنترنت.

مع ظهور جائحة كورونا (كوفيد 19)، لجأت القطاعات إلى تقنيات الاعلام والاتصال لتقديم أقل قدر من الخدمات التي كانت قبل متاحة كما بدأ العمل بإنشاء منصات تسمح بتوفير خدمات كالتعليم عن بعد وتسديد الفواتير عن بعد، الخ...

بناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية/التنمية الرقمية

كجزء من التأقلم مع الواقع الحالي الذي أصبحت فيه تقنيات الإعلام والاتصال وسيلة لا غنى عنها لتسريع العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، قامت القطاعات المسؤولة عن التهذيب والتكوين المهني والتعليم بجميع مراحل الابتدائي والثانوي والعالى بإنشاء منصات للتعليم عن بعد أو حلول عبر منصة قائمة في انتظار إنشاء منصات الخاصة لتمكين المدرسين والتلاميذ وطاقم التسيير من مواصلة الأنشطة خصوصا التلاميذ والطلاب في المراحل النهائية

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وتتوفر كل القطاعات حاليا على بابة خاصة تسمح لها بتقديم المعلومات والتبادل مع المواطنين كما تم في السياق نفسه إنشاء مركز بيانات حكومي يسمح باستضافة كل السيرفرات ويوفر خدمات المرسله الإلكترونية الرسمية كما يتوفر المركز على أحدث أنظمة الحماية وسيتم قريبا بناء مركز بيانات آخر للقطاعات العام والخاص من الفئة لتوفير فضاء استضافة يستجيب لأحدث المعايير

كانت الحكومة قد وعت ميكر ضرورة إقامة حكومة إلكترونية توفر حلول تسمح ب:توفر خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك التفاعل بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية (G2G)؛ والتفاعل بين الحكومة والمواطن من خلال البوابات الإلكترونية الحكومية (G2C)، والتفاعل بين الحكومة وقطاع الأعمال التجارية (G2B).

الصحة عن بعد

في مجال الصحة عن بعد أنشأ القطاع المعني برنامجا وطنيا للصحة عن بعد يهدف إلى توفير الحلول في مجال الصحة ومستندة على تقنيات الإعلام والاتصال، وقد مكن البرنامج من ربط المؤسسات التعليمية الصحية في الداخل ببرامج تعليم عن بعد كما تعاقد مع أحد المشغلين لتوفير ربط المؤسسات الصحية بالانترنت زيادة على توفير خدمات أخرى يضيق لها المجال



شكرا لاهتمامكم!

الجمهورية الإسلامية الموريتانية